Issue 6261 Thursday 31/1/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6261 الخميس 24 من جمادى الاولى 1440 هـ 31 من كانون الثاني (يناير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

مقترح تشكيل قطاع نفطي جديد

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

بخصوص شركة النفط الوطنية وما جرى من حديث طويل عنها وفي اكثر من مكان منشور وتجمع ثقافي اقتصادي
طرحنا رأينا بشكل صريح و ومغاير لكافة الطروحات وهو من خلال تقييم الاداء لوزارةالنفط العراقية بعد 2003 اتضح ان الوزارة في اخفاقات مستمرة ومتواصلة اذ لم تحقق نمو للقطاع النفطي العراقي بشكل كامل ولاحتى بشكل جزئي ملحوظ ولعدة مسائل عامة ومهمةجداوضرورية ويعرفهاالجميع ومنها
اولا..لم تتمكن الوزارة من انشاء مصفى واحدخلال هذه المدة من 2003الى الان
ثانيا ..لم تستطع الوزارة التخلص من حرق الغاز
ثالثا..لم تستطع الوزارة ان تنشئ خزانات نفطيةعملاقة لحد الان واي سبب يدعونا الى عدم التصدير ولمدة شهر يعني كارثة نفطية وعلى العملية النفطية
رابعا..لم تستطع الوزارة من انشاء معمل تحلية المياه لغرض حقن ابار النفط والذي سيسبب الى انخفاض كبير في انتاجية الابار وتتبعه كارثة اقتصادية,اذالم يتم الحقن
خامسا ..جولات التراخيص سيئة الصيط لم تحقق زيادة في الانتاجية ملموسة كما وعد المعنيين عليها ولم تعتمد مبدء زيادة انتاجية البئر بل اعتمدت مبدءحفر الابار ,ولمسئلة في نفس يعقوب لم تنشر عقودها داخليا رغم انها وصلت لجنة الشفافية الدولية سادسا ..لم نلمس التطور في الحقول الممنوحة لهذه الشركات العملاقة وانعكاسها على بقية القطاعات او الشركات العراقية المشابهه
سابعا ..الاخفاق الكامل للوزارة في تطوير بقية شركات القطاع النفطي المنضوية تحت ادارةالوزارة, واصبحت شركات القطاع الخاص المتوسطة في دول الجوار اكبر منها...وليس لدينا شركة خدمات نفطية بمعنى الكلمة
سابعا..لايوجد قطاع نفطي صناعي خاص لحد الان بسبب سوء الادارة والتخطيط رغم اهميته الكبيرة
ثامنا.. لم يصدرقانون النفط والغاز وقانون استثمار النفط لحد الان ,وانه مهم جدا ويناقش قبل ان يعلن بشكل رسمي مع ان مقترحنا غير ذلك
تاسعا..اخفاق واضح وملموس ومتناقض في انشاء شبكة انابيب نفطية داخلية
عاشرا..لم تنجح الوزارة لحد الان في خلق منفذ تصديري جديد رغم التي والوتيا
احد عشر..لم تنشراي دراسة جدوى اقتصادية عن اي عقد او مشروع في الوزارة,لسماع اراء المختصين
ولو نشرلقيم مثل ما قيمة شركة النفط الوطنية
اثنا عشر..من خلال متابعة موضوع شركةالنفط الوطنية نلاحظ التقييم العلمي والواقعي الذي حدث والذي خلص العراق من كارثة التداخل بالصلاحيات ,وانها سوءتخطيط وسوء ادارة من الاساس ليس الا ...وحقا كان السيد الجواهري لطيف جدا في طرحه لا كما عهدناه حدي في تصحيح الامورالنفطية وحتى في تعليقاته,,كما ان اي تغيير في اساس القانون يعني ان الجانب الاخرلم يجد الاداء ثلاثة عشر.. اخفاق كامل في تنمية الجهد النفطي الوطني وتطويره ليقود عمليات نفطية في اوقات الازمات كالتي نحن فيها ومع قلة التخصيصات وانخفاض سعرالنفط اولا..وثانيا وهي مهمة لم تخلق كادرفني لاستلام الامور بعد انتهاء مدد التنفيذ لاي مشروع تراخيصي كان او مايتعلق بمصفى اوخدمةالانابيب ولا حتى الخزانات اربعةعشر.. عدم حل الازمة بين الوزارة والاقليم وترك الاقليم يتصرف كدولة ليس داخل دولة بل مستقل ,على الاقل في الامورالفنية
خامس عشر .. وابسط مثال على الاخفاق في التطوير لكافة القطاعات والتوسع فيها اداريا وفنيا,,انها لم تستطع استيعاب خريجي القطاع النفطي بكافة اختصاصاته ومستوياته
سادس عشر.. لازال نفطنا ينقل على بواخر اجنبية وتذهب مردودات النقل لشركات عالمية كفوءة او غير ذلك وخسائر الشركة المعنية كبيرة
ومن الممكن ان نصل الى تسلسل عالي في التقييم للاداء الا ان المعنيين والمهتمين يدركون ذلك مع ان ما طرح عام ومهم جدا ويمكن ان يفهمه عامة الناس اما الفنيات والاداريات الاصغر فلا تعد ولا تحصى ويعكس ذلك الى ظعف الاداء لكل من تولى ادارة الوزارة والباقين لان العملية كبيرة وتحتاج الى كفائة اعلى ومن هنا نطالب بموضوعة التقييم لاداء الوزارة لحين تطبيق مقترحنا ادناه وهو مذكورفي اكثر من مكان كما ذكرنا
ويتلخص بما يلي:-
تقسيم وزارةالنفط الى ثلاث وزاراة لكي يكون كادرها قادر على الاداء اولا...وزارة النفط ..يتبعها
-قانون النفط واستغلاله
-قانون استثمارالنفط
-شركة النفط العراقية الوطنية
ثانيا...وزارة الغاز...يتبعها
-قانون الغاز واستعلاله
-قانون استثمار الغاز
-شركة الغاز العراقية الوطنية
ثالثا...وزارة التصفية...يتبعها
-قانون التصفيةالداخلي
-وقانون انشاء المصافي ..حيث ان هذا الموضوع يعاني من اشكالات ومداخلات غريبة و؟؟؟؟ وهل يحل مثل هكذا موضوع باعلان
-قانون استثمار الطاقات المتاحة للمصافي في الخارج ولنا فيه دراسة.
وهل يعقل ان كل القطاعات الاقتصادية العراقية كبرة ام صغرة لها مصرف؟؟؟
وليس لقطاع النفط مصرف خاص يهتم بالقطاع المالي النفطي لذا يجب انشاء مصرف نفطي عراقي حكومي وبصلاحيات خاصة غير الصلاحيات الممنوحة للمصارف الاخرى.
وبالخصوص بعد تطبيق مقترحنا اعلاه حيث سيكون من انشط المصارف في العراق ومن هنا اننا خففنا على كادر وزارة النفط العبئ الكبير الذي يتحملة, وبدئت عملية التخصص في العمل الوظيفي والفني ,ودول قائمة على وزارة واحدة من هذه الوزاراة.
وهل من معترض على التخصص مع بقاء لجان تقييم الاداء كرقيب على حسن الاداء ومقيمين ومطورين ...ومقترحنا هذا يشمل كافة المستويات الادارية العراقية من رئاسةالجمهورية الى اصغر وحدة ادارية وبشكل رقابي وفني..ومنشور هذا المقترح... كما نطالب الجهات ذات العلاقة واصحاب القرار ,,ان تشكل هذه اللجنة فورا لان الضياعات في وزارة النفط تعني الكثير.

التعداد السكاني والشتات العراقي

محمد فلحي
بغداد

توقعت وزارة التخطيط العراقية تنظيم تعداد عام للسكان في عام2020
وذلك بعد سنوات من التعطيل والتاجيل رغم الأهمية القصوى لهذا التعداد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية,فلا تخطيط دون أرقام,ولا أرقام دون تعداد,ولا حياة دون تخطيط في المجتمعات المعاصرة.
شهد العراق ثمانية تعدادات للسكان كان أولها في عام 1927وبلغ سكان العراق حينذاك نحو ثلاثة ملايين,وآخرها عام 1997وقدر عدد العراقيين في حينها بتسعة عشر مليون,في حين اعلنت وزارة التخطيط وفق تقديرات الجهاز المركز للإحصاء أن عدد العراقيين حاليا يزيد عن ثمانية وثلاثين مليونا بمعدل نمو سكاني يقارب المليون نسمة سنويا,في ظل غياب المعلومات الدقيقة والخطط المستقبلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وضرورة توفير متطلبات الحياة الكريمة للأجيال الحالية والمقبلة.
التأجيل المتكرر للتعداد العام للسكان منذ اثنين وعشرين عاما، قد يبدو مسوغا بأسباب فنية مرتبطة بالظروف السياسية والأمنية,التي شهدتها البلاد خلال تلك المدة، لكن التعداد يظل حاجة ملحة ويتطلب إرادة وطنية وقرار سياسي,فالتعداد يمثل مفتاح الحل لكثير من المشكلات المعقدة التي يواجهها المجتمع العراقي,في عصر المعلومات والقرارات التي تصنع وفق معطيات الأرقام والاحصائيات بعيداً عن العشوائية والارتجال والتخبط وهدر الثروات، وفي مقدمتها الثروة البشرية التي لا تقدر بثمن.
يمكن أن نشير إلى أهم الضرورات الملحة لإجراء التعداد،في المجلات الآتية:
-1العملية الديمقراطية وتشكيل النظام السياسي لا بد أن يتم عبر الانتخابات النيابية والمحلية,ولا يمكن للانتخابات أن تكون شفافة وعادلة دون وجود الاحصائيات السكانية الدقيقة وقوائم الناخبين الحقيقية,وكل انتخابات دون تعداد سكاني مطعون في مصداقيتها ومشكوك في شرعيتها.
-2التنمية الاقتصادية تجري عادة وفق الميزانيات المالية والإحصائيات,وكل قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة تتطلب وجود الارقام الموثقة,ولعل أبرز مثال على الحاجة الى التعداد والأسماء هو تنظيم البطاقة التموينية وإدارتها وتحديثها سنوياً.
-3التنمية البشرية والاجتماعية تخضع لمعطيات الأرقام وبخاصة في ما يتعلق بالتربية والتعليم والسكن والصحة والطرق والخدمات وتنظيم الأسرة.
-4هناك مشكلات ديموغرافية لا تعالج إلا من خلال تعداد السكان ومن أبرزها مشكلة المهجرين والمناطق المختلطة المتنازع عليها.
إن ظروف العراق السابقة والحالية فرضت على الملايين من المواطنين العراقيين اللجوء إلى الهجرة والاغتراب، في جميع بلدان العالم، وهي ظاهرة فريدة، تتطلب جهوداً مخلصة ورؤية حكيمة من أجل ربط هؤلاء المواطنين بوطنهم، ومن ثم العمل على إعادتهم مستقبلاً، وفق معالجات إنسانية وأساليب قانونية، تحفظ لكل منهم حياته وكرامته ومستقبله,وحقه في العودة إلى الوطن، وبخاصة أن طول فترة الاغتراب أدت إلى تغييرات جوهرية في حياة الكثيرين مثل الزواج والطلاق والولادات والوفيات والشهادات الدراسية والعمل وغيرها من الشؤون الشخصية والإنسانية.
إن التعامل مع هذا النوع من القضايا الإنسانية يجب أن ينطلق من حسن النية,في العمل، وحسن الظن في التعامل بين الحكومة والمواطن,وفي هذا الصدد يجب أن لا نكرر أخطاء النظام الصدامي في التعامل مع كل مهاجر عراقي باعتباره متمرداً ومطارداً ومحروماً من أبسط الحقوق، إن لم يكن محكوماً عليه بالموت، حتى وهو يحاول أن يعيش غريباً خارج وطنه، أما المهاجرون والمهجرون فقد أجبرتهم الظروف القاهرة على العيش خارج الوطن (مؤقتاً)، ومن المفترض أن الحكومة العراقية الحالية، التي سبق أن عانى أغلب أعضائها من قسوة الظلم والتهجير والمطاردة، في ظل النظام السابق، حريصة على معرفة مصير أي مواطن عراقي، موجود في أي مكان في العالم، سواء بصفة مسافر مؤقت أم مهاجر مقيم في بلد أجنبي أو عربي لأي سبب كان,كما هو شأن الدول المتحضرة التي تحرص على حياة مواطنيها وتوفر لهم ظروف الانتقال والعيش الكريم، حيثما كانوا,حتى يعودون إلى وطنهم، ولا شك أن أمام لجنة التعداد الكثير من الآراء والمقترحات العملية لمعالجة مشكلة الشتات العراقي في دول العالم، وينبغي عدم تتجاهل أي مواطن عراقي، وان تضمن عملية التعداد للجميع، في داخل العراق وخارجه، حق تثبيت معلوماتهم الشخصية الكاملة
حصل الكثير من المهاجرين العراقيين، خلال السنوات الماضية، على جنسيات دول عربية أو أجنبية، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية العراقية,أو بعد التخلي عنها، لظروف معروفة، وفي هذه الحالة ينبغي النظر في كيفية تحديد وضعهم وموقفهم وإمكانية شمولهم بعملية التعداد، وتلبية رغبتهم إذا أرادوا التخلي مستقبلاً عن الجنسية الأجنبية والعودة طوعياً إلى وطنهم العراق، وضمان حقهم الكامل في المواطنة.
وأخيراً، يتوجب على وزارة المهجرين والمهاجرين ووزارة التخطيط فتح قنوات التواصل والاتصال بصورة دائمة، مع العراقيين المقيمين في خارج الوطن، وتثبيت المعلومات الشخصية الكاملة عنهم، ومتابعة شؤونهم، والاستفادة من فرصة التعداد في الحصول على إحصاءات وبيانات دقيقة عن أعداد المهجرين وأماكن تواجدهم وظروفهم الإنسانية والمعيشية وغيرها,وعدم الاعتماد على الأرقام والتقديرات العشوائية، وتسهيل سبل عودتهم، متى ما يشاءون، إلى وطنهم العزيز.

بمناسبة ذكرى الربيع العربي

كل ربيع خير إلا ربيعكم أيها العرب

خالد السلامي
بغداد

منذ عام 1916 حيث ولدت اتفاقية سايكس بيكو سيئة الصيت التي وقعت في ذلك العام بين فرنسا وبريطانيا لأقتسام ميراث الدولة العثمانية، وخصوصا الوطن العربي من تلك التركة، والعرب يرزحون تحت حكم مجموعة من العوائل التي اختارتها حكومتا فرنسا وبريطانيا لتولي مقاليد الحكم كل في الأقطار التي الت إليها. وبين فترة وأخرى وفي غفلة من هاتين السيدتين كانت تحصل ثورات تحررية تستلم الحكم في بعض الأقطار لفترة من الزمن تكون قياداتها بعدها أمام خيارين أما الاستسلام لسلطة قوى الانتداب أو الحرب عليها سرا أو جهرا للإطاحة بها فتضطر للرضوخ لعدم قدرتها على المقاومة ولوجود مناصرين أقوياء لتلك الدولتين في اقطارها وفي الاقطار المجاورة لها فتعود حليمة ليس لعادتها القديمة وإنما لعادة سابقتها المعتادة. وهكذا حتى بروز الدور الأمريكي والسوفييتي (روسيا حاليا) في الساحة العالمية واقتسامها فيما بينهما فتحول اغلب حكام العرب إلى النفوذ الأمريكي بينما انحاز البعض الآخر إلى النفوذ السوفيتي واستمر الوضع على هذا الحال حتى انهيار الاتحاد السوفييتي وأنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية فكان لابد لها من الاحتياط والتحسب قبل عودة روسيا للساحة كوريث للاتحاد السوفيتي أن تقلم إظافرها في المنطقة وذلك بتغيير الأنظمة التي كانت تسير في ركب سلفها السوفييتي وبعض الأنظمة التي صارت مكشوفة بشكل فاضح بتبعيتها لأمريكا والتي ازداد افتضاحها بشكل كبير بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير النظام فيه ، حيث كشفت تلك الحرب الأنظمة التابعة والأنظمة المضادة وفي كلا الحالين يجب التغيير فلا يجب أن يبقى نظام معارض للنفوذ الأمريكي في المنطقة ولا نظام تابع قد افتضح أمره وعمالته لذلك النفوذ ، وان تعم بعد تلك التغييرات فوضى وفتن عارمة في البلدان التي قرروا تغيير انظمتها ،فتنهك قواها وتنخر جسدها وتلهيها عن نهب ممتلكاتها وعن التفكير في استعادة حقوق العرب المسلوبة وخصوصا قضية فلسطين وكذلك جعلها سوقا لاسلحتها المستعملة البالية والراكدة في مخازنها منذ عشرات السنين والتي لا تنفع الا في الفتن حيث يقتل الناس بها بعضهم البعض وتتحول إلى أموال طائلة تستخدم في خدمة اقتصادها وكذلك تعتبر خير سوق لتصريف منتجاتها الغذائية والاستهلاكية مع ضمان السيطرة على ماتحت الأرض فيها وتدمير ما فوقها لتكون ساحة لعمل شركاتها الاستعمارية العملاقة بحجة الاستثمار وإعادة الإعمار . وبعد تجييش الجيوش وازاحة النظام السابق في العراق بكل ماله وماعليه وماتكبدته أمريكا وحلفاؤها من خسائر بشرية ومادية كبيرة في عملية غزوهم للعراق.
كان لابد من الاستمرار في حملة تقليم الأظافر الروسية في المنطقة العربية، إضافة الى استبدال الأنظمة المتهرئة التى انكشفت تبعيتها للغرب ولكن بطريقة تخلُ من أية خسائر بشرية أو مادية. فكانت لعبة (الشعب يريد) والتي أخذت عدة تسميات منها ثورات الفيسبك أو الربيع العربي والتي تبدأ بإنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي تبث من عواصم الغرب وحلفائهم رسائل تحريضية باسماء وهمية موجهة الى الناس البسطاء في البلد المراد تفتيته، ونجحوا نجاحا باهرا في هذه العملية ابتدأء من ماسميت بثورة الياسمين في تونس والتي يبدو أنها ستقتلع كل جذور الياسمين في تونس وتحولها من خضراء إلى أرض يباب "جرداء" ثم انتقلت بسرعة النار في الهشيم الي مصر وليبيا واليمن فاقتلعت أنظمتها من جذورها وحولتها كما في تونس إلى فوضى عارمة أحرقت ولاتزال تحرق الأخضر واليابس فيها إضافة إلى الفوضى بين سياسيو الأرض المحتلة والوضع اللبناني المعروف بأصابعه الخفية من كل الأطراف، ولكنها اصطدمت بعثرة المارد الروسي الذي خرج من قمقمه وسباته الطويل متعاونا مع الحليف الايراني في سوريا ففشلت فشلا ذريعا على مدى ثماني سنوات مضت مما اضطرها لتغيير مسارها لتخدع العرب في أقطار اخرى فكان أول ضحاياها الجدد في تلك اللعبة الخبيثة هو الشعب السوداني الذي يجوب الشوارع الان هاتفا بنفس تلك الشعارات الكاذبة التي بدأ بها ربيع الجفاف والخراب العربي قبل ثماني سنوات من الآن دون أن يعلم ماذا ينتظره من فتن وخراب لبلده فنجح مخططوا لعبة (الشعب يريد) في تحويل الأنظار عن خيبتهم في سوريا إلى الشعب المسكين في السودان الذى يسعى الآن بنفسه الى فوضى قد يعلم بدايتها ولكنه من المستحيل أن يعلم نهايتها. ولايزال أصحاب الربيع يحومون حول الشعب الجزائري لايقاعه بحبال تلك اللعبة ولكن يبدو أن أهلنا في الجزائر أكثر ذكاء منهم خصوصا وأنهم أصحاب تجربة قاسية مع أصعب فوضى عاشوها في تسعينيات القرن الماضي فتحية لهم على صمودهم السابق والحالي. ترى هل سأل العرب أنفسهم ماذا جنوا من ربيعهم الأسود الذي حول العرب إلى أمة منبوذة بين كل الأمم والتي صارت لا يشار إليها إلا بكل صفة تدل على التخلف والهمجية والرعونة والوحشية بسبب ربيعها اللعين هذا.؟
و لماذا قبلنا أن نكون جيوشا تنوب عن جيوش الطامعين فينا في قتل بعضنا البعض بينما تنعم جيوشهم وشعوبهم بالأمان والرخاء.؟ اترك الجواب لمن اختارهم الله ليكونوا حملة رسالة دينه الخاتم ، الذي تولى مسؤولية نشره رسوله العربي محمد صلى الله عليه وسلم منطلقا إلى أصقاع واسعة من أرض المعمورة مستعينا بأهله العرب عندما كانوا خير أمة أخرجت للناس .
فماذا دهاكم لتكونوا اليوم ارذل أمة في نظر كل الناس.

أزمة السكن .. إخفاقات حكومية وحلول فردية

فراس زوين
بغداد

تعد مشكلة السكن احد المشاكل المهمة في المجتمع العراقي لمساسها المباشر بحياة الناس واستقرارهم النفسي والاجتماعي والاقتصادي وارتباطهم بالأرض التي يقفون عليها وهو حق كفله الدستور والقانون إذ نصت المادة (30/ثانياً) على (تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينضم ذلك بقانون) ولايخفى على الجميع عدم تشريع هذا القانون لغاية الان وبقاء هذه المادة حبراً على ورق، ويرى العديد من الاجتماعيين ان السكن هو الوطن فمن لاسكن له لا وطن وهو الحد الأدنى من الحاجة الإنسانية ليشعر الشخص بإنسانيته بعد الحاجات الفسيولوجية كما صنفها العالم الاجتماعي ابراهام ماسلو في هرمه الشهير حيث اعتبر الحاجة الى الأمان اهم الحاجات الإنسانية التي يعمل الافراد على اشباعها وتأتي بعد حاجته الى الطعام والشراب فحين يفقد الانسان السكن فهو يفقد طعم الهناء والاستقرار أي يفقد طعم انسانيته. ومن الواضح ان ازمة السكن تتجذر في المجتمع العراقي منذ عقود طويلة ولغاية الان حيث افرزت العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية والامنية واقعاً متردياً اهلكته الحروب الخارجية والداخلية فضلاً عن سنوات الحصار المدمرة وسوء الإدارة والتخطيط وعدم وجود الوعي المطلوب من قبل الطبقات الحاكمة وأصحاب القرار السياسي والاقتصادي منذ حوالي اربع عقود ولغاية الان مما نتج عنه صعوبات كبيرة اثرت على واقع ومستقبل السكن في العراق ، وتعود اسباب هذه الازمة الى العديد من العوامل التي يمكن اختزالها بما يلي :
•الزيادة المضطردة في اعداد السكان اذ ارتفع من 22 مليون عام 1997 الى 37 مليون عام 2018 حيث يعد العراق من البلدان سريعة النمو وبمعدل يصل الى 3 بالمئة سنوياً.
□ ضعف الأجهزة التخطيطية من حيث الكفاءة والعشوائية والارتجال في قراراتها خلال العقود السابقة.
□ غياب السياسة المالية والمصرفية والدعم اللازم لتمويل مشاريع الإسكان سواء على مستوى البناء الفردي او مشاريع الإسكان الكبيرة.
□ الافتقار الى سياسة اسكانية واضحة مستقرة ومستمرة تتبناها الدولة.
□ الهجرة من الريف الى المدينة, والضغط على الأماكن الحضرية, لأسباب عديدة منها عدم وجود عمل في المناطق الريفية و ارتفاع نسب البطالة في تلك المناطق.
•الواقع الأمني المتردي للعديد من المدن العراقية والذي أجبر سكانها على النزوح من مدنهم الى مدن اكثر اماناً كان بمثابة عبئ اضافي على ازمة السكن في العراق.
وتقدر احتياجات العراق من الوحدات السكنية بقرابة 3مليون وحدة تتزايد بشكل مضطرد بارتفاع الولادات وتزايد النسب السكانية في البلاد حيث تصل هذه الزيادة الى قرابة 850الف نسمة في كل عام يشكلون نواة اسر جديدة تحتاج الى السكن والمأوى، مع الاخذ بالاعتبار الدمار الحاصل في البنى التحتية والشقق والمنازل السكنية للمدن المحررة من عصابات داعش بالإضافة الى عجز الحكومات السابقة في وضع الحلول المناسبة لهذه الازمة. ان الواقع السكاني المتزايد وارتفاع عدد الاسر العراقية يؤشر نحو ضرورة وجود حلول جذرية واستراتيجية واقعية وعميقة تعمل على رسم الخطط اللازمة لهذه الازمة ويمكن الإشارة الى مبادرة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي حيث اعلن في مؤتمره الصحفي الاسبوعي في 21 تشرين الثاني 2018 عن أطلاق مشروع سكني كبير في مختلف المحافظات لتوزيع اراض مملوكة للدولة على المواطنين وتمليكها لهم مجانا وخصوصا ساكني العشوائيات والشرائح الفقيرة ومن لا سكن له.
وقد سبقه في مثل هذه المبادرة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي من خلال بيان المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في 8/ حزيران/ 2018والذي نص ان "الحكومة تسعى للإسهام في تقديم المعالجات الجذرية لأزمة السكن وإيجاد الحلول في التخفيف من الأعباء التي يواجهها المواطنون في هذا الجانب، وذلك من خلال تخصيص الأراضي السكنية للمواطنين". وتمثل هذه المبادرات واحدة من الطرق الحكومية المعتادة بين فترة وأخرى والتي تكون فيها الحكومة هي المساهم الأكبر لحل ازمة السكن بآليات تكون في الغالب غير مرضية للجميع، وهو إجراء بالرغم من الفوائد العديدة التي قد يحققها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكنه يبقى محدود الأثر وغير مجدي عملياً وخصوصا بالنسبة للفقراء وساكني العشوائيات، وعند النظر الى هذه المبادرات من وجهة اقتصادية تتجلى امامنا صورتين عن واقع الحال .. الأولى هي ما يمكن ان تضيفه هذه المبادرة من حركة عمل تترتب على بناء هذه الأراضي (اذا ما تم فعلاً توزيعها) تعمل على دفع عجلة الاقتصاد والسوق العراقي الذي يعاني من كساد منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث يضمن توزيع قطع الاراضي تشغيل مئات الالف من الايدي العاملة في كل محافظات العراق مما يؤدي الى خفض مستويات البطالة وتوفر فرص العمل للشباب خارج اطار الوظائف الحكومية وبما يحقق كبح زخم الشباب نحو القطاع العام وضمان توجههم نحو فرص عمل القطاع الخاص، بالإضافة الى رفع روح المواطنة والانتماء بين افراد الشعب وإعادة جسور الثقة والتواصل بين المواطن والقرارات السياسية في حال نجاح هذا المشروع. والصورة الثانية هي التحديات التي تواجه الحكومة العراقية عند البدء بتنفيذ هذه المبادرة والمتمثلة بتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة مثل العمل على تأسيس شبكة مجاري جديدة لهذه الوحدات السكنية، بالإضافة الى توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء والانارة اللازمة لها، واستحداث شبكة طرق جديدة ومستشفيات ومدارس وأماكن الترفيه، بالإضافة الى العمل على توفير الأموال اللازمة وتحسين وتطوير النظام المصرفي للقيام بصرف قروض مصرفية تمكن المواطن من الاستفادة منها في بناء هذه الأراضي وتسهل عليه تجاوز العقبة المالية، وغيرها العديد من الخدمات الأساسية التي يمكن ان تشكل تحدي كبير على الحكومة العراقية وخصوصاً ان العراق يعاني اصلاً من نقص هذه الخدمات وتراجعها وبشكل كبير جدا. ان مبادرة السيد رئيس الوزراء شكلت جزء من الحل الحكومي التقليدي لمثل هذه الازمات والذي يحمل في طياته العديد من المشاكل والمعوقات التي اوضحنا قسم منها ويجب الإشارة الى وجود حلول غير حكومية يتبعها المواطن من تلقاء نفسه كحل لازمة السكن كما بينها المهندس رشيد السراي في بحثه "مقترح مشروع المدن الجديدة لحل أزمة السكن في العراق" والمتمثل بالنقاط التالية :-
•بناء دار على حسابه الخاص وهذا الحل متاح لعدد محدود، لان تكلفة البناء المناسب ليست متاحة للجميع ، لذا فهي ليست ذات جدوى ما دام مستوى دخل الفرد منخفضاً.
•شطر الدار الى دارين او اكثر وهو حل مؤقت وغير متاح الا في البيوت ذات المساحات الكبيرة والتي يوجد توافق معقول بين أفرادها وهذا يخلق مشاكل كبيرة في توفير الخدمات وكثرة الزحام في المدن، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية التي قد تترتب على هذا الحل.
•البناء في المناطق او الاراضي الزراعية او قريبا منها وهذا الامر يعد غير قانوني حالياً لعدم وجود تشريع يملك البيوت في الاراضي الزراعية، لذا فلن يستفيد صاحب الدار من أي امتياز تمنحه الدولة لصاحب العقار من سلف وغيرها .
•البناء العشوائيات في اطراف المدن او داخلها، وهذا خلق أحياء عشوائية (تجاوزات) ذات مستوى منخفض في الخدمات بشكل كبير، وفوضوية عالية في تصميم المنازل والشوارع، ولو تم حل أزمة السكن لذوي الدخل المحدود والفقراء لما تم اللجوء لمثل هذا الاسلوب.
على الحكومة العراقية وضع حلول جدية وواقعية لأزمة السكن في العراق لما تمثله من خطر داهم يهدد المجتمع العراقي حيث تشير العديد من الدراسات أن نسبة 44%من حالات الطلاق في المحاكم العراقية تعود لأسباب مرتبطة بالسكن والاحتكاك الاسري الناجم عن وجود اكثر من عائلة في منزل واحد، ولعل هذه الحلول هي مسؤولية الحكومة العراقية والتي يمكن الإشارة اليها بالنقاط التالية:-
. أبناء مدن جديدة خارج الحدود البلدية للمدن الحالية مع تجنب الأراضي الخصبة قدر المستطاع.
.2التركيز على البناء العمودي في الخطط الحكومية والابتعاد عن البناء الافقي لما يمكن ان يستهلكه من مساحة الارض.
.3اشراك القطاع الخاص والتركيز على الاستثمار الداخلي والخارجي كمرتكز أساسي لأي مشروع اسكاني.
.4تحديث وتطوير النظام المصرفي بما يضمن توفير السلف والقروض المالية وبشروط واقعية بعيدة عن المبالغات الغير موضوعية .
.5توزيع قطع أراضي على المستحقين والمحتاجين من أبناء الشعب كأحد نقاط الحل ولتجنب تدمير وتجريف الأراضي الزراعي التي تراجعت بشكل كبير بسبب البناء العشوائي للأفراد.
.6العمل على بناء وتحديث وتطوير البنى التحتية للبلاد مثل تأسيس شبكة مجاري حديثة وتطوير الطرق وبناء المدارس والمستشفيات في المناطق الجديدة وغيرها .
.7تعزيز وتطوير نظام المعلومات وقواعد البيانات بالحاجة الفعلية للوحدات السكنية لكل محافظة والتنبؤ بالنمو السكاني فيها، والتحديث المستمر لها.
.8الاهتمام بالتنسيق بين دوائر البلديات والتخطيط العمراني والتسجيل العقاري في المحافظات باعتبارها من الدوائر المعنية عن هذا المجال.
.9إعادة رسم وتخطيط المدن وفق الأسس العلمية الصحيحة مع مراعاة نسبة الزيادة السكانية السنوية.
.10تشجيع الباحثين والدارسين من حملة الشهادات الأولية والعليا على وضع الدراسات والبحوث ورفدها بالأفكار والمقترحات للنهوض بالواقع السكاني.